الجر بالمجاورة بين المنع والجواز

د. عبد العزيز صافي الجيل

شبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفصح العرب أجمعين، وسيد الأولين والآخرين، وخاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فإن في بعض مسائل النحو إطرافا وإتحافا، ومن طريف مسائله قضية شغلت عددا من النحويين منذ أيام سيبويه، وهلم جرا إلى اليوم؛ مختصرها: لماذا جاءت كلمة"خرب" مجرورة في العبارة المنسوبة إلى بعض العرب: "هذا جحر ضب خرب"وكان مجرى الكلام يقتضي أن تكون كلمة"خرب"مرفوعة؛ لأنها صفة للجحر، و"جحر" في العبارة خبر مرفوع، فصفته يجب أن تكون مرفوعة.

وتسلسلت مفردات المسألة بين:

- صحة رواية العبارة عن العرب
- صحة ضبطها، عن العرب، على الوجه الذي سمح لكثير من أهل النحو القول بجرها(خرب)
- إمكان إقامة قاعدة نحوية على هذا الشاهد

- اعتماد القائلين بصحة جر"خرب" على شواهد أخرى يوردونها في مناقشاتهم واحتجاجاتهم.

ومن هنا اكتسبت القضية: أهمية نحوية من جهة، وطرافة لغوية(صوتية) من جهة أخرى.

وقدم كل فريق من القائلين بالجر على الجوار، والقائلين ببطلانه أدلتهم، وناقشوا المسألة من وجهة نظرهم.

ومن آخر الآراء التي اطلعت عليها - وهي تناقش المسألة - كلام ذو أهمية علمية للعلامة الجزائري: محمد البشير الإبراهيمي: الأديب، الخطيب، الكاتب، الفقيه، المجاهد، وعضو مجمع اللغة العربية: إذ يقول عن الشاهد المذكور: " المثال البارد الفج... الذي لا يثير في النفس اهتماما، بل يثير فيها اغتماما" [1] ويقول أيضا : " فلست على ثقة من أن مثال النحاة مسموع من العرب، وإنما هو مثال سوقي انتحلوه، ثم قلد آخرُهم أولَهم فيه على عاداتهم، وهل يصح لهم أن يمثلوا لمسألة سماعية بمثال مصنوع؟" [2]

فأثار في كلامه الرغبة العارمة في تتبع هذه المسألة، وما قيل بشأنها، وشأن شاهدها العلم الذي حفظناه في مرحلة الطلب.

وما إن غصت في البحث حتى وجدت نفسي أمام أوراق من الشواهد القرآنية والشعرية لمسألة الجر بالجوار ؛ كما قال العكبري[3]، وفي خضم بحر من الآراء المتباينة بشأنها ؛ فعقدت العزم على إعداد هذا البحث الذي قدمت له

---

(١) آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع و تقديم نجله: د.أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ٤٤/٢

(٢) نفسه

(٣) ينظر إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية - لاهور - باكستان، ٢٠٩/١

بهذه المقدمة . وتحدثت فيه عن "الجر بالمجاورة في الدراسة النحوية" فعرضت الآراء بعد تصنيفها ، وناقشتها .ثم ختمت البحث بما توصلت إليه من نتائج وملحوظات .

ولأهمية هذا الموضوع فقد تناوله بالدرس كثير من الباحثين المعاصرين - وإن كانوا لم يخصّوه بدراسة مستقلة على حدّ علمي - وأذكر من بين هؤلاء الدكتور عبد الفتاح أحمد الحمّوز في كتابه " الحمل على الجوار في القرآن الكريم" ، وكتاب " ظاهرة الحمل على الجوار بين التأييد والاعتراض" للدكتور محمد أحمد عبد الرحمن الطيب، والبحث الذي نشره الدكتور حنّا حداد في مجلة أبحاث اليرموك بعنوان"الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض".

ولهؤلاء الزملاء فضل السبق في الكتابة في بعض مسائل الجر على الجوار ، وقد أفدت مما كتبوا ، غير أن لي ملحوظات على ما كتبوا يحسن ذكرها ، حتى لا يظن ظانّ أن عملي تكرار لما صنعوا ، أوليس فيه جديد ، أو هو من باب عود المُقال بعد المَقال. وهذه الملحوظات أسجل أهمّها في النقاط الآتية:

١ - إن أبحاثهم جميعا في الحمل على الجوار ، وليست في الجر على الجوار ، وشتان ما بينهما ، ففي الوقت الذي تتسع فيه دائرة الحمل على الجوار لتشمل ميادين النحو والصرف والأصوات، يقتصر موضوع الجر على الجوار على ميدان النحو خاصة.

٢ - إن دراسة الدكتور عبد الفتاح منحصرة أساساً في القرآن الكريم، وليست في اللغة العربية عامة ، ومع ذلك فقد فاتته بعض الشواهد القرآنية ، عند حديثه عن الجر بالجوار ، على الرغم من أنه وعد أن يقوم "بجولات استقصائية شاملة فاحصة في كتابنا العزيز ، ومظان تفسيره وإعرابه"[1] ، و هذه الشواهد التي فاتته بعضها في باب النعت، وبعضها في

(١) الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، د/عبدالفتاح أحمد الحمّوز ، مكتبة الرشيد الرياض ، ص٥

باب العطف، وبعضها في باب الخبر، هذا عدا الأبواب الأخرى الكثيرة التي لم يتعرض لها في كتابه البتة، وأوردناها في هذا البحث ٠

وشواهد باب النعت التي فاتته هي:

("عذاب يوم أليم"، "عذاب يوم عظيم"، "ذو العرش المجيد" بخفض المجيد، "بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ" بخفض محفوظ).

وأما شواهد باب العطف فهي:

("يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس" بخفض نحاس، "عاليهم ثياب سندس خضر وإستبرق" بخفض خضر وإستبرق، "والحب ذو العصف والريحان" بخفض الريحان)

وفي باب الخبر فاته قوله تعالى: ("النار ذات الوقود" بخفض النار على الجوار).

٣ - ما ذهب إليه الدكتور عبد الفتاح، وتابعه عليه الدكتور محمد أحمد عبد الرحمن من جواز وقوع الجر على الجوار في باب البدل، واستشهدا على ذلك بقوله تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه)، مخالفَين بذلك جمهور النحاة، يدل على أنهما لم يحررا جيدا مسألة الجر على الجوار، وإلا كيف يكون "قتالٍ" المجرور بدل اشتمال من الشهر الحرام المجرور أيضا، وفي الوقت نفسه يكون مجرورا على الجوار؟

إن الكلمة إذا كانت مجرورة على الجوار، لا يمكن أن يكون لها موقع إعرابي في حالة الجر، وإنما يكون حقها النصب أو الرفع في الأصل، و لها في هذه الحالة موقع إعرابي، ولكنها جرت لمجاورتها لمجرور٠ أما إذا كانت بدلا مجرورا - كما في الآية - لأن المبدل منه مجرور، فأين الجر على الجوار؟

وقد تكرر الخطأ ـ الذي مَرَدُّه، في نظري، عدم تحرير مسألة الجر على الجوار ـ من د.محمد أحمد عبد الرحمن عند ما استشهد بقول الأعشى :

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضّى لباناتٌ ويسأم سائم

معززاً به ما ذهب إليه من جواز وقوع الجر على الجوار في باب البدل.ولا حجة له في هذا الشاهد أيضا ، كما بينت ذلك في باب المفعول المطلق.

ولقد وقفت على قول أبي كبير الهذلي:

سُجَرَاء نفسي غيرَ جمع أشابة حُشُدٍ ولا هُلُكِ المفارِش عُزّلِ[1]

برواية "حشد" مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجرورا.وهو برواية النصب بدل من "غير" وجُرّ لمجاورته لـ"أشابة" المجرور على الإضافة .وفيه دليل على جواز وقوع الجر على الجوار في باب البدل، كما بينت ذلك في موضعه ، وإن كنت آثرت تصنيفه في باب الخبر، لوجود شواهد أخرى معه في هذا الباب ، وانعدام وجودها في باب البدل، متابعا في ذلك قول الجمهور.

والخطأ نفسه تكرر من د. محمد عند حديثه على قوله تعالى: "بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ" حيث قال: "بجر الظاء في "محفوظ" على الجوار ، نعتا لـ"لوح" لمجاورته له..."[2] هكذا قال ! فكيف يكون محفوظ مجرورا على الجوار ، وفي الوقت نفسه يكون نعتا لـ"لوح" لمجاورته له ؟

٤ ـ ما جُمع في هذا البحث من الشواهد القرآنية والشعرية ، و ما ورد فيه من الأبواب النحوية التي وقع فيها الجر على الجوار ، فاق جميع الأبحاث التي تعرضت لهذه المسألة ، وأمكنني الاطلاع عليها ، ولعل ذلك يعود إلى أن أصحابها لم يخصّوا المسألة بدراسة مستقلة .

---

(١) ديوان الهذليين ٢ / ٩٠

(٢) ظاهرة الحمل على الجوار بين التأييد و الاعتراض ، د/محمد أحمد عبد الرحمن الطيب ، ط١ ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م ، ص٣٣ ـ ٣٤

٥ ـ إنّ الدكتور حنّا حداد هو الآخر لم يخص بحثه بالجر على الجوار، وإنما تحدث عن ظاهرة الحمل على الجوار في اللغة بأنواعها المختلفة ؛ فتحدث عن الرفع على الجوار، و النصب على الجوار، و الجزم على الجوار، والجر على الجوار (وجاء هذا الأخير في ورقتين لم تصنف فيهما شواهده حسب الأبواب النحوية) .

وأخيرا أرجو أن أكون قد وفقت فيما قصدت إليه من خدمة هذه اللغة التي شرفها الله فأنزل بها قرآنه الكريم.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل

الجر بالمجاورة في الدراسة النحوية

بدأ حديث النُحاة عن المجاورة، وتأثيرها في الحركة الإعرابية، منذ وقت مبكر؛ فقد أورد سيبويه في كتابه رأي أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي في مسألة المجاورة، ومناقشته لها .

واستمر تناول جماهير النُحاة لمسألة الجرّ بالمجاورة حتّى استقر رأي الأغلبية على القول بها ؛ يقول ابن جنّي : " وأما الجوار من المنفصل فنحو ما ذهبت إليه الكافة من قولهم : هذا جُحر ضبّ خربٍ، بجرّ خرب" [1] ثم أورد شواهد أخرى عليه. والأصل أن يُقال: خَرِبٌ، بالرفع؛ لأنه صفة للجحرِ وليس للضبّ، ولكنه جُرّ لمجاورته لكلمة ضبّ المجرورة ؛ ولذلك يعربه النحاة نعتا مرفوعا بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة [2] .

وظلّ الحديث عن المجاورة متناثراً هنا وهناك في كُتب النحو والتفسير وغيرها، حتّى جاء ابن هشام الأنصاري فأفردها ببحث مستقلّ في كتابيه: شرح شذور الذهب[3] ومغني اللبيب [4]، وجعلها قسماً من أقسام المجرورات، فقال إن المجرورات ثلاثة : مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بمجاورة مجرور .

---

(١) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر– بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ٣ / ٢٢٠

(٢) ينظر شرح الكفراوي على متن الآجرومية، طبعة بولاق، مصر، ١٢٤٩هـ، ص١٦٥

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ٣٨٥

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: دمازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م، ٢ / ٧٦١

ولم يذكر المجرور بالتبعية ؛ لأن التبعية عنده ليست هي العاملة .

ولما جاء ابن آجروم الصنهاجي جعل وجوه الجرّ ثلاثة أيضا : وهي: مخفوض بالحرف، و مخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض[1]. وأضاف شرّاح الآجرومية الجر بالمجاورة، والجر بالتوهم[2].

و أما عباس حسن فقد ذكر وجوه الجر الثلاثة الأصلية (الجر بالحرف – الجر بالإضافة ـ الجر بالتبعية) ثم قال: "بقي سببان آخران للجر : أحدهما: الجر على التوهم، ومن صواب الرأي إهماله ... والآخر الجر على المجاورة، والواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقا " [3].

المجاورة في الجر فقط :

يلاحظ أن الحديث عن المجاورة يكون عند أكثر[4] النحاة في حالة الجرّ فقط، ولا يكون في حالتي الرفع والنصب : فلا يقال: الرفع على المجاورة، ولا النصب على المجاورة؛ لذلك عُدّ من قال بالرّفع على المجاورة من ضعفة النحويين، ولم يعبأ المحققون من النحاة بما قاله الأصمعي وابن قتيبة في ذلك، قال علي بن حمزة البصري في كتاب التنبيهات على أغلاط الرواة :

" سأل الرياشي الأصمعي عن قول الشاعر :

السّالِكُ الثُّغرةَ اليَقْظَانَ كالِئُها مَشْيَ الهَلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضلُ [5]

(١) متن الآجرومية في علم العربية، للعلامة الصنهاجي، مطبوعات المكتبة الأدبية – حلب، ص ١٣

(٢) ينظر شرح الكفراوي على متن الآجرومية ١٦٥ . ١٦٦

(٣) النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة، ٤٣١/٢ هامش ٣

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: د. محمد مصطفى أحمد النماس، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ٢ / ٥٨٣

(٥) البيت للمتنخل الهذلي يرثي ابنه هذيلة في ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م، ٣٤/٢

فقال : "الفُضُلُ" من نعت الخيعل، وهو مرفوع.

قال الرياشي : "وهذا مما أُخذ على الأصمعي، ثم رجع عن هذا القول، وقال بعد: هو من نعت الهلوك إلا أنه رفعه على الجوار كما قالوا: جحر ضب خرب" انتهى[1]

وقال ابن قتيبة في أبيات المعاني : " والفضل من صفة الهلوك وكان ينبغي أن يكون جراً ولكنه رفعه على الجوار للخيعل"[2] .

قال أبو حيان : " ليس رفع الفضل كما ذكر إتباعا للخيعل، بل رفعه على النعت للهلوك على الموضع: لأن معناه كما تمشي الهلوك الفضل "[3]

قلت: وهذا يعني أن "الهلوك" وإن كان مجرورا لفظا على الإضافة، فهو مرفوع تقديرا؛ لأنه فاعل في المعنى . ونحن نعلم أن المصدر واسم المصدر كثيرا ما يضافان إلى فاعلهما في المعنى فيجرانه لفظا على الإضافة، وإن كان مرفوعا في المعنى كقوله تعالى: (ولولا دفع الله الناس[4])[5].

كما يلاحظ أن حركة الجر هذه تجتلب للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، وليست بحركة إعرابية ولا بنائية، و إنما هي من جملة صور الإتباع . وفي قول النحاة: "على الجوار " ما يشير إلى هذا [6] .

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م، ٩٩/٥

(٢) كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ٥٤٤/١

(٣) تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٣٤٧

(٤) البقرة، ٢٥١

(٥) ينظر الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ٢١٧ - ٢١٨

(٦) ينظر حاشية الشمني على المغني ٢ / ٢٧٧

شاهد الجر على الجوار (الشاهد العلم) :

ويبدو أن الذي أثار مسألة الجر على الجوار في بداية الأمر ما رواه سيبويه وغيره عن بعض العرب من قولهم : " هذا جحر ضب خرب "[1] لذلك بدأ حديث النحاة عن المجاورة بباب النعت لأن "خرب" نعت لـ "جحر"، ثم اتسع ليشمل أبوابا أخرى من أبواب التوابع كالتوكيد والعطف، ثم خرج إلى أبواب نحوية أخرى عند بعضهم، كما سيأتي لاحقا بالتفصيل .

لقد غدا هذا الشاهد العلم عنوانا[2] على الجر بالمجاورة، على الرغم من كثرة الشواهد الشعرية، والقرآنية، التي يستشهد بها في هذا الباب.

ولعل مرد ذلك إلى ندرة الشواهد - في مسألة الجر على الجوار - في كلام العرب المنثور: فقد تتبعت هذه المسألة في المراجع التي أمكنني الوقوف عليها، وما أكثرها! فلم أجد غير هذا الشاهد، و قول أبي ثروان في المفضل الضبي: "كان والله من رجال العرب المعروفِ له ذلك[3]" بجر المعروف، وكان حقه الرفع؛ لأنه نعت لاسم كان المحذوف، ولكنه جر لمجاورته لـ"رجالِ العربِ". وأما المثال : "ماءُ شنٍّ باردٍ" الذي يستشهد به بعضهم[4] على مسألة الجر بالمجاورة، على أنه من الشواهد النثرية، فقد تبين لي بعد ذلك أنه مجتزأ من قول الشاعر:

---

(١) كتاب سيبويه، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١ / ٤٣٦، و ينظر المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د.محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ٢ / ٤٠٣

(٢) قال ابن عقيل: " هذه مسألة الخفض على الجوار، و العلم في تمثيلها: هذا جحر ضبّ خرب " المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٠٣

(٣) الارتشاف ٢ / ٥٨٣

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤، ٣ / ٧٠، و عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م، ١٠ / ٣٤٠ - ٣٤١، و بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٢، ١ / ٧٢

كذب العتيقُ وماءُ شنٍّ باردٍ إن كنتِ سَائلتي غَبُوقًا فاذهب

و هو من شواهد سيبويه[1]، على حذف ياء المخاطبة من "فاذهبي" و قد ورد فيه "بارد" مرفوعا، و لا شاهد فيه على هذه الرواية.

موقف العلماء من الشاهد :

نسب سيبويه هذا القول إلى بعض العرب من غير تعيين لقائل[2]، ونسبه بعض العلماء[3] . ومنهم العلامة المحدث الحافظ المالكي ابن العربي[4] إلى النبي صلى الله عليه وسلم على أنه حديث صحيح مقتطع من الحديث المشهور : «لتركبن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب خرب لدخلتموه»[5]، وذهب العلامة الإبراهيمي إلى أن العبارة المشهورة" هذا جحر ضب خرب" من وضع النحاة[6].

وأيا ما كان الأمر فقد اختلف العلماء بشأنه قديما وحديثا، وتباينت آراؤهم فيه، وذهبوا فيه مذاهب شتى:

منهم من فسره، ومنهم من أوله، ومنهم من رفضه :

١) **مذهب التفسير:** وقد سلم أصحابه بنسبة الشاهد إلى العرب، وحملوه على

---

(١) كتاب سيبويه ٤ / ٢١٣

(٢) كتاب سيبويه ١ / ٤٣٦

(٣) أبو إسحاق الشاطبي في الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ٢ / ١٩٣، و حمد بن محمد المقري التلمساني في كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر . بيروت . ١٣٨٨هـ، ٢ / ٣٧

(٤) أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر – لبنان، ٢ / ٣٢٠

(٥) لم أقف على هذه الرواية بزيادة "خرب" في كتب الحديث الصحيحة

(٦) آثار الإمام محمد بن البشير الإبراهيمي ٢ / ٤٤

الجر بالمجاورة، وبحثوا له عن تفسير من كلام العرب، وخير من يمثلهم الخليل وسيبويه :

أ. رأي الخليل :

تعرض سيبويه[1] لمسألة الجر بالمجاورة مستدلا عليها بالشاهد المذكور، وقدم له تفسيرين، ثم عقب عليهما بقوله: "وكلا التفسيرين تفسير الخليل، وكان كل واحد منهما عنده وجها من التفسير" وهذان التفسيران هما :

١ - أن كلمة "خرب" جرت لمجاورتها لكلمة "ضب" المجرورة بالإضافة، وهو يرى أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، والذي ساعد على هذا وجود تناسب بين الكلمات الثلاث (جحر ـ ضب ـ خرب) من حيث الإفراد والتنكير والتذكير.وهو يرى أنه إذا اختل هذا التناسب لا يجوز جر الصفة ؛ لذلك قال : "لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان من قبل أن الضب واحد، والجحر جحران"

٢ - أن هذا الجر من قبيل الإتباع، وهو ظاهرة شائعة في اللغة، فأصحاب هذه اللغة أتبعوا الجر الجر، كما أتبعوا الكسر الكسر في نحو : بهم، وبدارهم، فكسر الضمير الغائب المتصل كان بسبب كسرة باء الجر في (بهم)، وفي المثال الثاني(بدارهم)كان بسبب إضافة (دار) المجرورة إلى ذلك الضمير.ولولا ذلك لقلنا : هُم، بضم الهاء، أي بِدارِهُم وقد قال الخليل بعد ذلك: "لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان، من قبل أن الضب واحد و الجحر جحران، و إنما يغلطون إذا كان الآخر بعدّة الأول، وكان مذكرا مثله، أو مؤنثا. و قالوا: هذه جِحَرَةُ ضبابٍ خربةٍ، لأن الضباب مؤنثة، ولأن الجحرة مؤنثة، و العدة واحدة فغلطوا"[2]

---

(١) كتاب سيبويه ١ / ٤٣٦ ـ ٤٣٧

(٢) نفسه ١ / ٤٣٧

و يتضح من كلام الخليل أن الجر بالمجاورة يكون إذا كان هناك تماثل و تناسب، لذلك منعه في حالة التثنية، وأجازه في حالة الجمع.و لعل مراده بالغلط هنا التوهم.

ب. رأي سيبويه :

قال سيبويه: "ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام (هذا جحر ضب خرب)؛ فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب و أفصحهم، وهو القياس؛ لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب ..." (١)

نلاحظ مما تقدم أن سيبويه يقرر أن الوجه - فيما نقل عن العرب - هو رفع "خرب" وليس جره، وأن الرفع هو الذي عليه أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، وأن الجر لغة القلة من العرب (ولكن بعض العرب يجره).

ثم ساق لنا تفسيري أستاذه الخليل، اللذين عرضناهما آنفا غير معترض عليه إلا في مسألة التثنية، حيث لم يوافق أستاذه على منع المجاورة عند التثنية لما فيها من البيان الذي يرفع اللبس؛ ذلك لأن كلمة "خرب"لا تصلح صفة للضب مفردة كانت أو مثناة.

ويبدو لي أن قول الخليل : "لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان" لم يسمعه من العرب، وإنما قاله باجتهاده، ولذلك عقب عليه سيبويه بقوله : " ولا نرى هذا والأول إلا سواء، لأنه إذا قال : هذا جحر ضب متهدم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب ".

ومجمل القول أن الخليل وسيبويه يجيزان جر الصفة بالجوار في "هذا جحر ضب خرب"أما في مثل "هذان جحرا ضب خربين، وجحرة ضباب خربة"، فإن

---

(١) كتاب سيبويه ١ / ٤٣٧

الخليل لم يجز الجر بالجوار في التثنية، وأجازه في الجمع، واشترط أن يكون الآخر مثل الأول. أما سيبويه فقد أجازه في التثنية والجمع[1]. و كلامه يقتضي جواز ذلك قياسا مع أمن اللبس[2].

وقد تعقب أبو حيان رأيَ سيبويه هذا و رأي أستاذه الخليل السابق فقال: "ينبغي أن لا تجوز مسألة التثنية والجمع؛ لأن جر الجوار لم يسمع إلا في المفرد خاصة، فلا يتعدى فيه السماع " وقال الفراءُ و غيره : " لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب كذلك" [3]

٢) **مذهب التأويل:** وقد ذهب أصحابه أيضا إلى التسليم بالشاهد، ولكنهم أولوه، ولم يأخذوا بظاهره، وحملوه على النعت السببي، وأشهر من يمثل هؤلاء السيرافي وابن جني:

أ. رأي السيرافي:

قال ابن هشام: "أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وتأولا قولهم (خرب) بالجر على أنه صفة لضب" [4].

وقد نقل لنا الأستاذ عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ محقق الكتاب في الهامش عند حديث سيبويه عن الجر بالمجاورة توجيه السيرافي لشاهد الباب في شرحه على الكتاب، فقال : "رأيت بعض النحويين من البصريين قال في : هذا جحر ضب خرب قولا شرحته وقويته بما يحتمله. زعم هذا النحوي أن المعنى هذا جحر ضب خرب الجحر. والذي يقوي هذا أنا إذا قلنا خرب الجحر صار من باب حسن الوجه، وفي خرب الجحر مرفوع؛ لأن التقدير كان خرب جحره . ومثله ما

(١) خزانة الأدب ٢/٣٢٤

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٣

(٣) الارتشاف ٢ / ٥٨٣ ، و المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٣ ، وخزانة الأدب٢/٣٢٤

(٤) مغني اللبيب٢ / ٧٦١

قاله النحويون : مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير لا قبيح الأبوين، وأصله لا قبيح أبواه"[1]

ويفهم من كلام السيرافي أنه ليس صاحب هذا الرأي، وهو مسبوق إليه، ولكنه تبناه، و أيده، وحول موضع الشاهد "خرب" من النعت الحقيقي إلى النعت السببي.

وقد صاغ ابن هشام قول السيرافي هذا بعبارة تزيد رأيه وضوحا، فقال : " قال السيرافي: الأصل خربِ الجُحرُ منه، بتنوين خرب ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر كما تقول : مررت برجل حسنِ الوجهِ، بالإضافة، والأصل حسنٍ الوجهُ منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر" [2].

و قد عقب على كلامه أبو حيان بقوله: " و تشبيه السيرافي المسألة بنحو قول النحويين: مررت برجل قائمٍ أبواه لا قاعدَين[3] تشبيه غير صحيح" [4]

و بين ذلك ابن هشام بقوله: " لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول"[5].

---

(١) كتاب سيبويه ١ / ٤٣٦ هامش ١

(٢) شرح الدسوقي هذا الكلام بقوله: " فقد تحمل (خرب) ضميرين: الجحر، و ضمير الموصوف الذي استتر أولا، فقول المصنف: استتر أي في (خرب)، فعنده يجوز تحمّل الوصف لضميرين" . ينظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفه الدسوقي، تحقيق: محمد عليش، دار الفكر – بيروت، ٢ / ٣٠٤، و ينظر مغني اللبيب ٢ / ٧٦١

(٣) لم يرد هذا المثال في كلام السيرافي الذي نقله الأستاذ عبد السلام هارون في هامش الكتاب، و الذي أوردناه آنفا

(٤) الخزانة ٥ / ٨٨

(٥) مغني اللبيب ٢ / ٧٦١

ب. رأي ابن جني:

لا يختلف رأي ابن جني في قولهم: " هذا جحر ضب خرب" عن رأي السيرافي كثيرا؛ فقد حاول توجيهه بما يخرجه عن القول بالمجاورة كما فعل السيرافي من قبل، و إن كان قد انتصر للشاهد، و دافع عنه، و لم يحمله على الشذوذ أو الغلط أو التوهم، و إنما حمله على حذف المضاف، حتى قال: " إن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع، و ذلك أنه على حذف المضاف لا غير" [1]

ثم لخص لنا رأيه بقوله : " و تلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضبٍ خربٍ جحرُه؛ فيجري " خرب " وصفا على "ضب" و إن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول مررت برجل قائمٍ أبوه، فتجري قائما وصفا على رجلٍ، و إن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره. و الأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه. فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، و أقيمت الهاء مُقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلما ارتفعت، استتر الضمير المرفوع في نفس "خرب" فجرى وصفا على "ضب"، و إن كان الخراب للجحر لا للضب، على تقدير حذف المضاف"[2]

و قد تعقب رأيَ ابن جني هذا، و رأي السيرافي السابق ابنُ هشام الأنصاري بما يلزمهما من استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له[3]؛ و ذلك لا يجوز عند البصريين، و إن أُمن اللبس [4].

---

(١) الخصائص ١ / ١٩٢

(٢) الخصائص ١/ ١٩٢

(٣) قال ابن عقيل: " و خرّج السيرافي و ابن جني المثال المذكور و غيره على معنى: خرب جُحرُه، أو الجحر منه، ثم رجع بعد الحذف إلى (خرب) فهو جارٍ على من هو له بهذا التقدير، و الجمهور على الأول" المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٣ - ٤٠٤

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٧٦١

٣) **مذهب الرفض:** ويقوم على التشكيك في صحة نسبة الشاهد إلى العرب، واتهام النحاة بوضعه وانتحاله . وقد اخترنا الشيخ الإبراهيمي و الأستاذ الأفغاني ممثلين لهذا المذهب:

أ. رأي العلامة محمد البشير الإبراهيمي:

لقد شن علامة الجزائر الشيخ محمد البشير الإبراهيمي – وهو من المعاصرين – هجوما عنيفا على الشاهد المذكور، و عده مثالا باردا فجا سوقيا منتحلا مصنوعا. واستدل على ذلك بأمرين اثنين[١] :

الأول: أن نطق العرب لا يساعد على ما ادعاه النحاة فيه؛ لأن كلمة " خرب " التي يدعي النحاة جرها جاءت مقطعا في الجملة لم تعقبها كلمة أخرى فإذا نطق بها عربي نطق بها ساكنة الآخر بلا شك، فمن أين يظهر الجر الذي ادعوه فيها؟

والثاني: أن هذا المثال على برودته و جفافه – هكذا قال!. لا يتفق مع ما يعرف العرب عن الضب من أنه لا يحفر جحره إلا في الكُدَى(جمع كُدْية) و هي جُبيل صلب الأرض متماسك التراب . وقد دعم رأيه الأخير هذا بما ساقه من الشواهد والأمثال المسموعة عن العرب.

و لكن يرد على الشيخ الإبراهيمي ما يأتي:

أولا: أن سيبويه قد نص صراحة على رواية الجر هذه فقال: "ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام (هذا جحر ضب خرب)فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس ؛ لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، *ولكن بعض العرب يجره*". وسيبويه من الثقات، ولا سبيل إلى رد ما رواه الثقات؛ كما يقول أبوحيان[٢] .

---

(١) آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي٢/٤٤

(٢) تذكرة النحاة٣٤٤. ٣٤٥

ثانيا: أننا لو سلمنا بما قال إن الضباب لا تحفر جحورها إلا في الأراضي الصلبة، المتماسكة التراب، فهل يعني ذلك أن الجحور لا تخرب أبد الآبدين أم أن الخراب سيأتي عليها يوما من الأيام ؟ و هذا ما قرره هو نفسه في آخر كلامه عندما قال: "ولا ننكر أن بعض جحر الضباب تخرب، و قد خربت مدائن الرومان و الفراعنة، فضلا عن جحور الضباب". ثم إن الشاهد لا يتحدث عن كل جحور الضباب، و إنما يتحدث عن جحر بعينه، وقعت الإشارة إليه باسم الإشارة "هذا ".

ب. رأي سعيد الأفغاني:

أما الأستاذ سعيد الأفغاني ـ و هو من المعاصرين أيضا ـ فقد ذهب هو الآخر إلى التشكيك في نسبته إلى العرب، فقال: " جملة أولع بها قدماء النحاة و من بعدهم، و لا حجة فيها من وجهين:

الأول: إن قائلها ـ إن وجد ـ مجهول.

و الثاني: إن الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسكون، إذ العربي لا يقف على متحرك، فمن أين علموا أن قائلها جر كلمة خرب؟ هذا و الجر على الجوار ضعيف جدا، لم يرد بطريق موثوق إلا في الضرورة الشعرية بندرة، و الضرورة لا يحتج بها" [1]

و يمكن التعقيب على كلام الأستاذ الأفغاني بما يأتي :

أولا: أن جهالة القائل لا تضر، و كم من الأقوال، و الشواهد الشعرية، التي لم يعرف قائلها، و مع ذلك فقد تلقاها النحاة بالقبول، لاسيما إذا كان راويها عدلا، وممن يوثق بروايته كالخليل و سيبويه و الفراء و غيرهم ؛ وهذا ما

(١) حجة القراءات لأبي زرعة، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ص٢٢٣، هامش (١)

عبر عنه العلامة البغدادي بقوله: " ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِل، وإلا فلا "[1]

ثانيا: أن رواية الجر قد جاء النص عليها صراحة في كلام سيبويه و غيره من النحاة الموثوق بروايتهم، كما أشرنا إلى ذلك في ردنا على العلامة الإبراهيمي.

ثالثا: أن قوله: لم يرد بطريق موثوق إلا في الضرورة الشعرية بندرة غير مسلّم، لاسيما بعد القدر الكبير الذي جمعناه من الشواهد القرآنية، والشعرية التي تتجاوز حد الضرورة، و تظهر أن الخفض على الجوار أسلوب من أساليب العربية، لا مجال لإنكاره أو رده.

(١) الخزانة ٣٨/١

الجر بالجوار بين المانعين والمجيزين

إذا تجاوزنا الشاهد النثري "هذا جحر ضب خرب" وموقف العلماء منه، وانتقلنا إلى مسألة الجر بالجوار التي ربما كان قول العرب "هذا جحر ضب خرب" السبب الأول في إثارة القضية برمتها نجد أن العلماء قد اختلفوا في هذه المسألة إلى فريقين اثنين: فريق يمنع، وآخر يجيز :

١ - فريق المانعين :

قال الطبرسي : " إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزا في كلام العرب " [١].

وممن أنكر الجر بالجوار مطلقا، من القدامى الزجاج[٢] والسيرافي، وابن جني[٣] وابن الحاجب[٤]، ومن المعاصرين العلامة محمد بن البشير الإبراهيمي[٥]،

---

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن، للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ٣٣٥/٣

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م، ١٥٣/٢، وينظر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ١ / ٣٣١

(٣) مغني اللبيب٧٦١/٢

(٤) أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د.فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل - بيروت، دار عمار -- عمّان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ٢٨٠/١

(٥) آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي٤٤/٢

وسعيد الأفغاني[1]، وعباس حسن[2]، وغير هؤلاء، وأولائك كثير. ويمكننا أن نجمل حجج منعهم في النقاط الآتية:

أ - عدم ورود هذه المسألة في القرآن الكريم، وفي الكلام الفصيح ؛ قال ابن الحاجب معللا رفضه للخفض على الجوار : " لم يأت الخفض على الجوار في القرآن، ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب" [3]

وهذه حجة داحضة؛ لأن شواهد هذه المسألة كثيرة في القرآن، وفي كلام العرب؛ قال صاحب أضواء البيان - في معرض رده على إنكار الزجاج: " وإنكاره له (يعني الجر على الجوار) مع ثبوته في كلام العرب، وفي القرآن العظيم يدل على أنه لم يتتبع المسألة تتبعا كافيا" [4]، وقال الإمام البيضاوي عند آية الوضوء: (وأرجلكم) : "وجره الباقون على الجوار، ونظيره كثير في القرآن والشعر" [5]

ب - ورودها في أمثلة قليلة جدا، وبعضها خطأ، أو مشكوك في صحة نقله عن العرب؛ وهذا ما علل به عباس حسن رفضه[6]

وليس كما قال؛ لأن أمثلتها كثيرة في القرآن الكريم، وكلام العرب الفصيح حتى قال العكبري: "وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد" [7].

---

(١) حجة القراءات لابي زرعة ٢٢٣ ، هامش واحد

(٢) النحو الوافي ٢/٤٣١ . ٤٣٢

(٣) أمالي ابن الحاجب١/٢٨٠

(٤) أضواء البيان ١ / ٣٣١

(٥) تفسير البيضاوي(أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، دار الجيل، ص١٤٢

(٦) النحو الوافي ٢ / ٤٣١ . ٤٣٢ ، هامش (٣)

(٧) إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٠٩

ج - أن ما جاء محتملا للجوار يمكن تأويله، كما فعل السيرافي وابن جني وغيرهما.

وقد سبق الرد على تأويل السيرافي وابن جني للشاهد النثري "هذا جحر ضب خرب"، وسوف نتعرض لاحقا لبعض تأويلات الشواهد الأخرى، وما فيها من تعسف أحيانا، وما رد به المجيزون عليهم.

ح - أن هذا النوع من الجر من شذوذات العرب اللغوية، و انحرافاتهم عن مقاييس لغتهم، فلا يسوغ لنا اتباعهم في ذلك حتى لا نفسد اللغة، ونهدم قواعدها الصحيحة، ونسير على غير منهاج: وهذا ما قاله العلامة الإبراهيمي[1].

وما ذهب إليه مردود بكثرة الشواهد، حتى قال ابن كثير عن الجر بالجوار: " وهذا ذائع شائع في لغة العرب سائغ "[2] كما هو مردود بتصريح أئمة اللغة بجوازه، وما في كتب النحو من القواعد المبنية على الشواهد القليلة والنادرة أحيانا، فكيف بهذه الشواهد الكثيرة التي اشترط لها جمهور القائلين بها أمن اللبس؟

٢ - فريق المجيزين:

وهؤلاء وإن أجازوا الجر على الجوار من حيث المبدأ، إلا أنهم اختلفوا في ما وراء ذلك طرائق قددا، فمنهم من يجيزونه في القرآن الكريم، وفي كلام العرب نثره ونظمه، ومنهم من يجيزونه في كلام العرب، و في الشعر خاصة دون القرآن، ومنهم من يجيزونه في باب النعت خاصة، ومنهم من يجيزونه في أبواب

(١) آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ٢ / ٤٤

(٢) تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر - بيروت - ١٤٠١، ٢٧/٢

التوابع ما عدا البدل، ومنهم من يجيزونه في غير أبواب التوابع كباب الحال، وباب الفاعل، وباب الخبر، وتفصيل ذلك نورده على النحو الآتي :

أ ـ من يجيزونه في القرآن وفي الكلام :

أجاز ذلك الخليل[١]، و سيبويه[٢]، والفراء[٣]، وأبو عبيدة[٤]، والأخفش[٥]، وأبو البقاء العكبري[٦]، وطائفة كبيرة من المفسرين منهم الطبري[٧]، والزمخشري[٨]، وابن العربي[٩]، والنسفي[١٠]، والبيضاوي[١١]، والقرطبي[١٢]، وابن كثير[١٣]،

---

(١) الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ص١٧٥

(٢) الكتاب ٤٣٦/١ ـ ٤٣٧

(٣) معاني القرآن الكريم، للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى ـ مكة المرمة – ١٤٠٩، ٧٤/٢ ـ ٧٥

(٤) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب ـ القاهرة، ٤٤/٣، والجواهر الحسان في تفسير القرآن، لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، ٢٧/٤ ـ ٢٨

(٥) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٥، وينظر أضواء البيان ٣٣١/١ وتفسير الثعالبي ٢٧/٤ ـ ٢٨

(٦) إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٠٩

(٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار الفكر ـ بيروت – ١٤٠٥، ١٣ / ١٩٨

(٨) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ٣ / ٨٠

(٩) أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٢٢٩

(١٠) تفسير النسفي، للنسفي، راجعه وأشرف عليه الشيخ إبراهيم محمد رمضان، دار القلم ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٩م، ١/ ٣٨٢

(١١) تفسير البيضاوي ١٤٢

(١٢) الجامع لأحكام القرآن ٤٤/٣

(١٣) تفسير ابن كثير ٢٧/٢

والشنقيطي[1]، وغيرهم كثير.

كل هؤلاء أجازوا الجر على الجوار في القرآن الكريم، وفي كلام العرب نثرا ونظما، إذا أمن اللبس؛ قال العكبري : " وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر" [2]، و قال العلامة الشنقيطي: " والتحقيق أن الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية، وأنه جاء في القرآن لأنه بلسان عربي مبين" [3].

وما جمعناه من الشواهد القرآنية والشعرية يؤكد ما ذهب إليه هؤلاء.

ب. من يجيزونه في كلام العرب دون القرآن:

تجاهل عدد غير قليل من المفسرين مسألة الجر بالمجاورة، فلم يشيروا إليها في تفاسيرهم، ولم يرد لشاهد المسألة "هذا جحر ضب خرب" ذكر فيها، ومن هؤلاء:

الثوري، و الصنعاني، والواحدي، ومجاهد، والعز بن عبد السلام، ومقاتل بن سليمان، وابن عاشور، وغيرهم.

وصرحت طائفة من النحاة والمفسرين بتنزيه كتاب الله عنها؛ قال ابن خالويه: "فهو غلط ؛ لأن الخفض على الجوار لغة لا تستعمل في القرآن، و إنما تكون لضرورة شاعر، أو حرف يجري كالمثل، كقولهم: جحر ضب خرب" [4]، وقال النحاس: "ولا يجوز أن يحمل شيء من كتاب الله - عز وجل - على هذا" [5]،

---

(١) أضواء البيان ١/٣٣١

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٠٩

(٣) أضواء البيان ١ / ٣٣١

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ١ / ١٤٣

(٥) إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب . بيروت، . الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ . ١٩٨٨م، ١ / ٣٠٧، وينظر الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٤٤

وقال الألوسي: " إن الكسر على الجوار معدود في اللحن الذي قد يتحمل لأجل الضرورة في الشعر، وكلام الله تعالى يجب تنزيهه عنه" [١]، وقال الآمدي: " وإن سلمنا جوازه غير أنه مما لا يتحمل إلا لضرورة الشعر" [٢] لأن الشعر محل الضرورات كما يقولون.

وقد رد على أمثال هؤلاء العلامة الشنقيطي - بعد أن أورد عددا غير قليل من الشواهد القرآنية و الشعرية - بقوله: "وبهذا تعلم أن دعوى كون الخفض بالمجاورة لحنا لا يتحمل إلا لضرورة الشعر باطلة" [٣].

ج- من يجيزونه في باب النعت خاصة:

أجاز جمهور العلماء من بصريين[٤]، وكوفيين[٥] الجر بالمجاورة في باب النعت، إذ لا يوجد أحد - ممن أجاز المجاورة - لم يثبته في هذا الباب، واحتجوا لذلك بما ورد عن العرب من مثل قولهم: "هذا جحر ضب خرب"، و "ماء شن بارد" والخرب نعت الجحر لا نعت الضب، و البرودة نعت الماء لا نعت الشن، ثم حصل الخفض للمجاورة[٦].

وذهبت طائفة منهم كابن مالك[٧]، وأبي حيان، وابن هشام وغيرهم إلى أن الجر بالمجاورة يكون في باب النعت خاصة؛ قال أبو حيان: " ولم يرد إلا في النعت؛

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٦ / ٧٣

(٢) الإحكام للآمدي ٣ / ٧٠

(٣) أضواء البيان ١ / ٣٣٦

(٤) الكتاب ١ / ٤٣٦ - ٤٣٧، و ينظر الارتشاف ٢ / ٥٨٣

(٥) معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٤ - ٧٥، والارتشاف ٢ / ٥٨٣

(٦) بدائع الصنائع ١ / ٧٢.

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٦٦٥

حيث لا يلبس، على خلاف فيه قد قرر في علم العربية" [1]، و قال ابن هشام: " والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا...و في التوكيد نادرا...ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور" [2].

وقد استشهد المجيزون بما ورد في القرآن الكريم، و في كلام العرب نثرا وشعرا:

١ - الشواهد القرآنية:

- ((إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين)) [3] قرأ الأعمش ويحيى بن وثاب والنخعي[4] بجر "المتين" وهو صفة لـ"الرزاق"، والأصل فيه الرفع، لكنه جر لمجاورته لـ"القوة" [5].

وقال مكي: هو نعت للقوة، وذكّر لأنه تأنيث غير حقيقي[6]. وما ذهب إليه

---

(١) تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق ١) د.زكريا عبد المجيد النوقي ٢)د.أحمد النجولي الجمل، الطبعة: الأولى، ، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٣ / ٤٣٧، وينظر الارتشاف ٢/٥٨٣

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٧٦١

(٣) الذاريات: ٥٨

(٤) مختصر ابن خالويه ١٤٦، و المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ٢ / ٣٣٨، و معاني القرآن للفراء ٣ / ٩٠، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د.جاد مخلوف جاد، د.زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ٦ / ١٩٤، والجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٥٦

(٥) الدر المصون ٢ / ٤٩٤، و ينظر كتاب الجمل في النحو للفراهيدي ١٧٥

(٦) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥، ص٦٨٩

فيه بُعْد لسببين: أولهما: أن "المتين" من أسماء الله تعالى مثلما أن "الرزاق" كذلك، ومن هنا يكون وصف "الرزاق" بـ"المتين" أولى من وصف "القوة" به.

وثانيهما: أن الأصل أن يتبع النعت المنعوت في التأنيث، ولو كان المنعوت مؤنثا مجازيا، ومراعاة الأصل أولى من الخروج عنه.

- ((عذاب يوم أليم)) ومما يدل أن النعت للعذاب - وقد خفض للمجاورة - كثرة ورود الألم في القرآن نعتا للعذاب[1]، كقوله تعالى: ((ولهم عذاب أليم)) [2].

- ((عذاب يوم محيط))[3] ؛ بخفض " محيط " مع أنه نعت للعذاب المنصوب لمجاورته ليوم[4]، ومعلوم أن اليوم ليس بمحيط، وإنما المحيط هو العذاب[5]

- ((وَلا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ)) [6] فـ"عظيم" صفة " لعذاب " و كان حقها الرفع، و إنما جرت لمجاورتها لـ"يوم"، ورد الألوسي هذا التوجيه فقال: " وصف اليوم بالعظيم لعظم ما يحل فيه، وهو أبلغ من عظم العذاب، وهذا من المجاز في النسبة. وجَعْلُ (عظيم) صفة (عذاب) والجر للمجاورة نحو: "هذا جحر ضب خرب" ليس بشيء"[7].

قلت: مما يدل أن عظيما صفة للعذاب، كثرة ورود "عظيم" في القرآن وصفا

---

(١) أضواء البيان ١ / ٣٣٤، و ينظر تفسير البيضاوي ٢ / ٣٠٠ – ٣٠١، و عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٢ / ٢٣٨، و تحرير ألفاظ التنبيه (لغة الفقه)، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨، ١ / ٣٠٥

(٢) البقرة، الآية ١٠

(٣) هود ٨٤

(٤) أضواء البيان ١ / ٣٣٤

(٥) الدر المصون٢/٤٩٥

(٦) الشعراء ١٥٦

(٧) روح المعاني ١٩ / ١١٤

للعذاب، كقوله تعالى: (ولهم عذاب عظيم)[1]

- ((اشتدت به الريح في يوم عاصف))[2]

ذكر الفراء فيها ثلاثة أقوال محتملة، منها الحمل على الجوار:

أحدها: أنه خفض "عاصفاً" على الجوار لليوم، وهو في الحقيقة نعت للريح؛ وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه.

والقول الثاني: أن العصوف و إن كان للريح، فإن اليوم يوصف به: لأن الريح فيه تكون، فجاز أن نقول يوم عاصف كما نقول: يوم بارد و يوم حار.

والقول الثالث: أن يريد في يوم عاصف الريح، فتحذف الريح: لأنها قد ذكرت في أول الكلمة[3].

- ((يابَنِي إِسْرَاءِيلَ قَدْ أَنجَيْنَاكُمْ مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَ وَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ))[4].

قرأها أحمد عن أبي عمرو "الأيمنِ " بجر النون[5] على الجوار، وكان حقه النصب؛ لأنه نعت لـ(جانبَ الطور)، وإنما جُرّ لمجاورته للطور المجرور بالإضافة.

قال الزمخشري: "وقرىء الأيمن بالجر على الجوار نحو جحر ضب خرب"[6].

---

(١) البقرة، الآية ٧

(٢) إبراهيم ١٨

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣ – ٧٤، و ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م، ١ / ٣٢٠

(٤) طه٨٠

(٥) مختصر ابن خالويه ٩١، وينظر البحر المحيط ٧ / ٣٦٤، والدر المصون ٥ / ٤٥

(٦) الكشاف٢/٥٤٧ وينظر تفسير أبي السعود ٦/ ٣٣ و التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٢٢ / ٨٣، وتفسير النسفي ٢/ ١٠١٥

وقال أبو حيان : " وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي أن لا تخرّج القراءة عليه، والصحيح أنه نعت للطور، لما فيه من اليمن، وإما لكونه على يمين من يستقبل الجبل"[١].

قلت: شواهده كما ترى ليست قليلة، وأبو حيان من القائلين بالجوار في باب النعت، ثم إن قراءة الجمهور بالنصب تعضد ما ذهب إليه الزمخشري .

- وقرأ يحيى بن وثاب وحمزة والكسائي ((ذو العرش المجيد)) [٢] بخفض "المجيد" نعتا للعرش، وقيل: لا يجوز أن يكون نعتا للعرش؛ لأنه من صفات الله جل ذكره[٣].

وقيل : على غير الجوار على أن يكون التقدير: إن بطش ربك المجيد نعت[٤]، وقال الخليل: هو مخفوض على الجوار[٥].

قال ابن عباس: "المجيد: الكريم، والودود: الحبيب ؛ فقال حميد مجيد كأنه فعيل من ماجد، ومحمود من حميد؛ فهذا الفضل لا يتعلق بالعرش، ولكنه نبّه على لطيفة، وهي أن المجيد في قوله على قراءة الكسر - لا يتخيّل أنها صفة العرش وأنه بذلك قديم، بل هي صفة الحق بدليل قراءة الرفع، وبدليل اقترانها بالودود، وهي صفة الحق، فيكون الكسر على الجوار حينئذٍ والله أعلم" [٦].

---

(١) البحر المحيط ٦/٢٦٥

(٢) البروج ١٥

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٨٠٩ - ٨١٠

(٤) إعراب القرآن ٥ / ١٩٥ ، و ينظر كتاب الجمل في النحو للفراهيدي ١٧٥

(٥) كتاب الجمل في النحو ١٧٥

(٦) المتواري على تراجم أبواب البخاري، لناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن المنير الاسكندري، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا - الكويت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ١ / ٤٢٢

- ((بل هو قرءان مجيد في لوح محفوظ))[1] قرأها السبعة عدا نافع، وأبو جعفر ويحيى[2] بخفض "محفوظ" لمجاورة المخفوض"لوح" و إن كان صفة للقرآن، أي بل هو قرآن مجيد محفوظ في لوح كما ذهب إلى ذلك القرطبي في أحد قوليه[3]، والشنقيطي[4].

وقال د.محمد أحمد عن (محفوظ): "بجر الظاء في (محفوظ) على الجوار، نعتا لـ (لوح) لمجاورته له...."[5]

قلت: إذا كان(محفوظ) مجرورا على الجوار، فهو نعت للقرآن، وليس لـ(لوح)، أما إذا كان نعتا لـ(لوح)، فلا يقال: مجرور على الجوار.

٢ - الشواهد الشعرية:

- قال ذو الرمة:

كأنَّما ضربتْ قُدَّام أعينها قطناً بمستَحْصِد الأَوْتَارِ محلوجِ[6]

---

(١) البروج ٢٢

(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص٦٧٨، و الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ص ٣٦٨، و الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفرأحمد بن علي الأنصاري، ابن الباذش، تحقيق د/عبدالمجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ، ٢ / ٨٠٧، و التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص٢٢١

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٩٤، و ينظر ١٩ / ٢٩٩

(٤) أضواء البيان ١ / ٣٣٤

(٥) ظاهرة الحمل على الجوار٣٣ - ٣٤

(٦) ديوان ذي الرمة، تحقيق: د.عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ص٩٩٥، و كتاب الجمل ١٧٦

فخفض "محلوجاً" على الجوار لـ"مستحصد" وهو في الحقيقة نعت لـ"قطن"[1].

- و قال أيضا:

تُريك سُنَّةَ وجهٍ غَيْرِ مُقرفةٍ مَلْسَاءَ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ [2]

خفض "غير مقرفةٍ" على الجوار لـ"وجه" وهو في الحقيقة نعت لـ"سنة"[3].

- وقال الحطيئة:

وإيّاكم وَحَيَّةَ بطن وادٍ هَموزِ النَّابِ ليس لكم بسيِّ [4]

استُدِل به على جرّ الجوار رداً على الخليل في زعمه أنه لا يجوز إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في أمور منها اتفاقهما في التذكير والتأنيث، وهذا البيت يرد عليه ؛ فإن "هموز" نعت لـ"حية" المنصوبة، وجر لمجاورته لأحد المجرورين وهو "بطن" أو "واد"[5].

- قال العجاج:

كأنّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ[6].

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٣٢٠، و ينظر كتاب الجمل في النحو للفراهيدي ١٧٦ والدرالمصون٢/٤٩٤

(٢) ديوانه ١ / ٢، و الرواية فيه بفتح "غير" و لا شاهد في البيت على هذه الرواية

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٣٢٠

(٤) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د.نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي. القاهرة – ط١، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م، ص١٧٩

(٥) ينظر الخصائص ٣ / ٢٢٠، خزانة الأدب ٥ / ٨٤

(٦) ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق – بيروت، ص ١٥٨، وينظر الكتاب ١ / ٤٣٧، و الخصائص ٣ / ٢٢١، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر – دمشق، ٢ / ٦٠٥، و خزانة الأدب ٥ / ٩٩

خفض "المرمل" على الجوار، وكان ينبغي أن يقول المرملا لكونه وصفا لـ"نسج" لا لـ"العنكبوت" [1].

- قال امرؤ القيس:

كأنَّ ثَبِيرًا في عَرَانِينِ وَدْقِهِ كَبِيرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ [2]

بخفض "مزمل" بالمجاورة مع أنه نعت لـ"كبير" المرفوع بأنه خبر كأن [3]

- قال عاصِم بن ثابِتٍ الأَنصاريُّ رَضِيَ اللّه عنه:

وصَارِمٌ ذو رَوْنَقٍ مُهَنَّدِ

قال مرتضى الزبيدي: "وإنما خُفِض (مُهَنَّد) على الجِوار، أَو الإِقواءِ"[4].

- قال الأخطل:

والمُطعِمون إذا هَبَّتْ شآمِيَة

تُزْجي الجَهَامَ سَديفَ المُرْبِعِ الواري [5]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٠٥، وينظر المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م، ٢ / ٤٢٣، و لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١ / ٦٣٢، و تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ٣ /٤٤٦ (عنكب)

(٢) ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - صر، ط٢، ١٩٦٤م، ص٢٥، و ينظر كتاب الجمل في النحو ١٧٦، والخصائص ١٩٢/١ و ٣ / ٢٢١، وأمالي ابن الشجري - لأمالي الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان، ١ / ٩٠

(٣) أضواء البيان ١ / ٣٣١، و ينظر كتاب الجمل في النحو للفراهيدي ١٧٦، و التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧، ٢٤ / ٢٥٤ - ٢٥٥

(٤) تاج العروس ٩ / ٥٧ (قعد)

(٥) شعر الأخطل، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، دار الأصمعي – حلب، ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ٢ / ٦٤٠ والرواية فيه " والمطعمين"

قال الزمخشري: " (الواري) وصف للسديف منصوب أو مجرور على الجوار، أو وصف للمربع على معنى النسب أي ذات وري"[1].

- قال **زيد** بن تركي الدبيري:

يُوشِكُ أَنْ يُوجِسَ فِي الأَوْجَاسِ
فِيهَا هَدِيمُ ضَبَعٍ هَوَّاسِ
إِذا دَعَا العُنَّدَ بالأَحْرَاسِ [2]

قال ابن جني: فيه ثلاث روايات، وذكر منها أن الرواية الثانية: هواس بالخفض على الجوار[3].

- قال رُؤبَة:

ولا امْرُؤٌ ذو جَلَدٍ مِلَزِّ [4]

قال الجوهري: إنما خفض ملزا على الجوار[5].

- قال **الأخطل**:

(١) أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ١ / ٦٧٣ (وري)

(٢) تاج العروس ٣٤ / ٧٧، و ينظر تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، ٦ / ١٩٥(باب الهاء و السين)

(٣) لم أقف على قول ابن جني فيما توافر لدي من كتبه، وينظر لسان العرب ١٢ / ٦٠٥، و ينظر تاج العروس ٣٤ / ٧٧ (هدم)

(٤) ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص٦٣. (مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه)

(٥) الصحاح٣/٨٩٤ (لزز) وينظر لسان العرب ٥ / ٤٠٥، و تاج العروس ١٥ / ٣١٤(لزز)

جزى اللَّهُ فيها الأعوَرَينِ مَذمّةً

وعبدَةَ ثَفْرَ الثَّوْرَةِ المُتضاجِمِ[1]

"المتضاجم" مخفوض بالمجاورة لأنه صفة للثفر وهو منصوب[2].

- قال بدر بن عامر الهذلي:

ماءٌ يَجمُّ لحافِرٍ مَعْيُونِ

قال بعضهم: جره على الجوار، وإنما حكمه "معيون" بالرفع لأنه نعت لماء[3].

- قال **الشاعر**:

وما هاجَ هذا الشوقَ إلا حمامةٌ

تغنّت على خضراءَ سُمْرٍ قيودُها

يروى برفع لفظ "سمر" على لفظ "حمامة"، وبالجر على معنى غير حمامة قال أبو حيان: وفي هذا دليل على إجراء النعت مجرى العطف وأنها لا تتقيد به والمانعون حملوا الجر على الجوار[4].

- قال عنترة:

(١) شعر الأخطل، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، دار الأصمعي – حلب، ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ٢ / ٥٠٦

(٢) لسان العرب ٤ / ١٠٦، و ينظر تاج العروس ١٠ / ٣٢٥ (ثفر)

(٣) المحكم ٢ / ٢٥١ مقلوبه ع ي ن، و ينظر لسان العرب ١٣ / ٣٠٤، و تاج العروس ٣٥/٤٥٥

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ٢ / ٢٧٥

كذب العتيق وماءُ شنٍ بارِدٍ إن كنت سائلتي غبوقا فاذهب[1]

ورد في الديوان بكسر "بارد" على الجوار، ورأيته في المراجع النحوية التي أمكنني الرجوع إليها برفع " بارد" [2]، و لا شاهد فيه على هذه الرواية، وقد ورد في مراجع كثيرة " ماءُ شنٍّ بارِدٍ" على أنه شاهد نثري على الجر بالمجاورة [3].

- قال دريد بن الصمة:

فَدافعت عَنه القَومَ حتّى تَبَدَّدُوا وحتّى عَلاَني حَالِكُ اللَّونِ أَسْوَدِ

و"أسودِ" نعت لـ"حالكُ"، و جر لمجاورته المجرور[4]، وهناك من قال بحمله على (حالكٌ لونُ أسودِ) أي (حالكٌ لونُه لونُ أسودِ)، وحمله أبوعلي الفارسي على الإقواء[5].

(١) ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: المحامي فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب – بيروت – لبنان، ط١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، ص٩٦

(٢) زانة الأدب ٦ / ١٨١، و ينظر سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان ابن جني، ، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ٢ / ٥٢١

(٣) بدائع الصنائع ١ / ٧٢، و الإحكام للآمدي ٣ / ٧٠، و تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية – بيروت، ٤ / ٥٠٣، و شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشفعي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ٢ / ٢٢١

(٤) الخزانة ٥ / ٨٩

(٥) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ط٣، ص١٦٩

د. من يجيزونه في أبواب التوابع ما عدا البدل:

التوابع محصورة في خمسة أبواب هي: النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق. أما النعت فقد مضى الحديث عنه، وأما البدل فلا يوجد شاهد عليه؛ قال أبوحيان: " و أما في البدل فلا يحفظ ذلك من كلامهم، و لا خرج عليه أحد ممن علمناه" [1]. وعللوا ذلك بأنه : "معمول لعامل آخر لا للعامل الأول على أصح المذهبين ؛ ولذلك يجوز ذكره إذا كان حرف جر بإجماع، وربما وجب إذا كان العامل رافعا أو ناصبا، ففي جواز إظهاره خلاف، فبعدت إذذاك مراعاة المجاورة، ونزل المقدر الممكن إظهاره منزلة الموجود، فصار من جملة أخرى"[2].

وذهب الدكتور/ عبد الفتاح الحموز إلى جواز الخفض على الجوار في باب البدل، مخالفا بذلك جمهور النحاة ،فقال : " ولست أتفق مع من أنكر أن يحمل القرآن على الخفض على الجوار في باب البدل ؛ لأنهم قد أجازوا هذه المسألة في بابي النعت والتوكيد وغيرهما كما مر ،ولأن في حمله عليه حملا للنص القرآني على ظاهره، وهو أظهر من حمله على التأويل والتكلف ".[3]

وما ذهب إليه الدكتور عبد الفتاح لا حجة فيه ،ولا دليل عليه .

وآية {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ }[4] . على قراءة الجر . التي احتج بها على جواز الجر بالمجاورة في باب البدل ،ليس فيها دليل، ولا شبهة دليل؛ لأن المبدل منه مجرور كالبدل،ولو كان مرفوعا أو منصوبا، وجر البدل (قتالٍ فيه) لمجاورته لمجرورٍ،لأمكن له الاحتجاج بالآية ؛ وهذا ما قاله أبو حيان منتصرا لابن عطية كما سيأتي في باب الفاعل .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٨٣

(٢) خزانة الأدب٢/٣٢٦وينظر شرح شذور الذهب٤٠١

(٣) الحمل على الجوار في القرآن الكريم ٤٦

(٤) البقرة، الآية ٢١٧

وقد تابع الدكتور/محمد أحمد الدكتور/عبد الفتاح في جواز وقوع الجر على الجوار في باب البدل؛ وذلك لوقوع ما يؤيده في الشعر العربي - حسب قوله - مستشهدا بقول الأعشى:

لقد كان في حولٍ ثواءً ثويتُه تُقضّى لباناتٌ ويسأم سائم

ثم قال: " بجر(ثواء) على الجوار، حملا على (حول): لمجاورته له، وهو بدل اشتمال ؛ إذ الثواء - أي الإقامة - واقع فيه فهو مشتمل عليه"[1]

قلت: في كلامه خلط، وعدم تحرير للمسألة، وليس في الآية التي احتج بها متابعا الدكتور/عبد الفتاح، ولا في قول الأعشى دليل على وقوع الجر على الجوار في باب البدل؛ ذلك لأننا إذا أعربنا (ثواء) بدل اشتمال، فلا يكون مجرورا على الجوار، أما إذا قلنا إنه مجرور على الجوار، فيكون حقه النصب على المفعول المطلق، ولكنه جُرّ لمجاورته لـ(حول).

وبإمكان الزميلين الفاضلين أن يحتجا لجواز الجر على الجوار في باب البدل بقول أبي كبير الهذلي:

سُجَرَاء نفسي غيرَ جمعِ أشابَةٍ حُشُدٍ و لاهُلْكِ المفارِش عُزّلِ[2]

لأن "حشدا" رويت بالنصب على أنها بدل من "غير"، كما رويت بالجر على الجوار لـ"أشابة" وإن كان حقها النصب على البدلية.وقد فصلنا القول عن هذا الشاهد في باب الخبر.

وأما عطف البيان فقد قرر ابن هشام بالقياس جواز الخفض على الجوار فيه ؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع[3]، فلم يبق من التوابع إلا بابان اثنان؛ هما

---

(١) ظاهرة الحمل على الجوار٢٣

(٢) ديوان الهذليين ٢ / ٩٠

(٣) شرح شذور الذهب٤٠١

باب عطف النسق، وباب التوكيد :

أ. في باب العطف :

قال أبو حيان: "زعم بعض النحويين أنه جاء في العطف" [1]، ونسب ابن هشام الخفض على الجوار في العطف لجماعة من المفسرين والفقهاء[2]، وعقب عليهم بقوله : " وخالفهم في ذلك المحققون، ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين و مبطل للمجاورة" [3].

وأما لماذا أجازوه في باب النعت، ومنعوه في باب العطف؟ فقالوا: لأن الاسم في باب النعت تابع لما قبله من غير وساطة شيء، فهو أشد له مجاورة ؛ بخلاف العطف إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع فبعدت المجاورة" [4].

هكذا قالوا، و ما قالوه مردود بالسماع في كثير من الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، ذلك بأن اللغة لها منطق خاص بها، قد يتفق مع منطق النحاة حينا، وقد يختلف معه حينا آخر، كما يرده تصريح أئمة اللغة العربية بجوازه.

وقد حصر النحاة الجر على الجوار في باب العطف بالواو خاصة : قال ابن مالك: " وتنفرد الواو بجواز العطف على الجوار" [5]، غير أنني وقفت على شاهدين اثنين، فيهما العطف بغير الواو، أما أحدهما فكان العطف فيه بـ "أو"، وأما الثاني فجاء العطف فيه بالفاء:

---

(١) الارتشاف٢/٥٨٣

(٢) شرح شذور الذهب ٤٠١

(٣) نفسه

(٤) خزانة الأدب٢/٣٢٥

(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ص٦٣٨

قال امرؤ القيس في معلقته[1]:

فظلّ طُهاةُ اللّحمِ من بينِ مُنْضِجٍ

صَفيفَ شِواءٍ أوْ قَديرٍ مُعَجَّلِ[2]

وقال الْفَرَزْدَقُ:

فَهَلْ أنت إنْ مَاتَتْ أَتَانُكَ رَاكِبٌ إلَى آلِ بِسْطَامِ بن قَيْسٍ فَخَاطِبِ[3]

وهذه شواهد الجر على المجاورة في باب العطف من القرآن الكريم، والشعر الفصيح:

١. الشواهد القرآنية:

- قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ))[4]

قال الشيخ الشنقيطي:

في قوله (وأرجلكم) ثلاث قراءات؛ واحدة شاذة، واثنتان متواترتان أما الشاذة فقراءة الرفع، وهي قراءة الحسن، وأما المتواترتان فقراءة النصب وقراءة الخفض.

---

(١) ديوانه ٢٢

(٢) أورده ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ص١١٥، شاهدا على استعمال "أو" بمعنى الواو

(٣) أحكام القرآن، لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٥ ٣ / ٣٥٠، و بدائع الصنائع ١ / ٦، وشرح التلويح على التوضيح ٢ / ٢٢١

(٤) المائدة٦

أما النصب فهو قراءة نافع وابن عامر والكسائي وعاصم في رواية حفص من السبعة ويعقوب من الثلاثة.

وأما الجر فهو قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، أما قراءة النصب فلا إشكال فيها؛ لأن الأرجل فيها معطوفة على الوجوه، وتقرير المعنى عليها: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم .

وإنما أدخل مسح الرأس بين المغسولات محافظة على الترتيب؛ لأن الرأس يمسح بين المغسولات. ومن هنا أخذ جماعة من العلماء وجوب الترتيب في أعضاء الوضوء حسبما في الآية الكريمة.

وأما على قراءة الجر، ففي الآية الكريمة إجمال، وهو أنها يفهم منها الاكتفاء بمسح الرجلين في الوضوء عن الغسل كالرأس وهو خلاف الواقع، للأحاديث الصحيحة الصريحة في وجوب غسل الرجلين في الوضوء، والتوعد بالنار لمن ترك ذلك؛ كقوله: "ويل للأعقاب من النار"، فكيف يمكن الجمع بين القراءتين؟

يقول الشنقيطي: اعلم أولا أن القراءتين إذا ظهر تعارضهما في آية واحدة لهما حكم الآيتين كما هو معروف عند العلماء، وإذا علمت ذلك فاعلم أن قراءة (وأرجلكم) بالنصب صريح في وجوب غسل الرجلين في الوضوء، فهي تفهم أن قراءة الخفض إنما هي لمجاورة المخفوض، مع أنها في الأصل منصوبة بدليل قراءة النصب، والعرب تخفض الكلمة لمجاورتها للمخفوض مع أن إعرابها النصب أو الرفع [1] .

(١) أضواء البيان ١ / ٣٣٠ . ٣٣٥، و ينظر تفسير البيضاوي ١٤٢، و تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن . الرياض . السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م، ٢ / ١٨، إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٠٩

- ((وحورٌ عينٌ)) [1] على قراءة حمزة والكسائي، ورواية المفضل عن عاصم[2] بالجر لمجاورة أكواب وأباريق، مع أن حكمها الرفع؛ فقيل: إنه معطوف على فاعل يطوف الذي هو (ولدان مخلدون).

وقيل: هو مرفوع على أنه مبتدأ خبره محذوف دل المقام عليه، أي: وفيها حور عين، أو لهم حور عين.

و هناك من قال في قراءة الجر: إن العطف على أكواب، أي يطاف عليهم بأكواب، وبحور عين.

ويرد عليه أنّ الحور العين لا يطاف بهن مع الشراب لقوله تعالى: (حور مقصورات فى الخيام).

وهناك من قال: إنه معطوف على جنات النعيم، أي هم في جنات النعيم وفي حور، على تقدير حذف مضاف أي في معاشرة حور.

و هذا القول ظاهر السقوط ؛ لأن تقدير ما لا دليل عليه لا وجه له.

قال الشيخ الشنقيطي – بعد أن استعرض الأقوال و ناقشها - : فأظهرها الخفض بالمجاورة كما ذكرنا. وكلام الفراء وقطرب يدل عليه[3].

- ((لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ))[4]

---

(١) الواقعة ٢٢.

(٢) حجة القراءات ٦٩٥، و الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها لأبي طالب القيسي، تحقيق د/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ٣٠٤/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٢٠٥، والدر المصون ٦ / ٢٥٧

(٣) أضواء البيان ١ / ٣٣٤ - ٣٣٥، و ينظر خزانة الأدب ٣ / ٢٣٥ - ٢٣٦، وإملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٠٩

(٤) البينة ١

وجه الدليل أنه قال "والمشركين" بالخفض على الجوار لمجاورته للكتاب المجرور، و إن كان في الحقيقة معطوفا على محل "الذين" المرفوع لأنه اسم "يكن" [1].

- ((يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَ نُحَاس)) [2]

قراءة أبي عمرو، وابن أبي إسحاق، والنخعي، وابن كثير بجر "نحاسٍ" على أنها عطف على (شواظ) وجرّ للجوار[3].

و قيل: إنها عطف على "نار"[4]، ولكن يرد على هذا القول أن الشواظ لا يكون من نحاس (أي من دخان) : قال مكي: "وحجة من خفضه أنه عطفه على (نار)، فجعل الشواظ يكون من نار، و يكون من دخان . وفيه بُعْد في المعنى "[5]

- ((عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ)) [6]

قال ابن عاشور: "قرأ نافع وحفص (خضر) بالرفع على الصفة لـ(ثياب). و(استبرق) بالرفع أيضا على أنه معطوف على (ثياب) بقيد كونها من سندس ...

وقرأ حمزة والكسائي (خضر) بالجر نعتا لـ(سندس)، و(استبرق) بالجر عطفا على (سندس) "[7]

وقال ابن كثير: " الخفض على المجاورة وتناسب الكلام[8].

---

(١) الإنصاف ٢ / ٦٠٢

(٢) الرحمن٣٥

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٤

(٤) التمهيد لابن عبد البر ٢٤/ ٢٥٥ ، و ينظر روح المعاني ٢٧ / ١١٣

(٥) الكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٨١

(٦) الإنسان ٢١

(٧) التحرير والتنوير لابن عاشور٢٩/٣٩٩ ـ ٤٠٠ وينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٦٦٤ ـ ٦٦٥

(٨) ينظر تفسير ابن كثير ٢ / ٢٧

قلت : وهذا يعني أن (خضر) كان حقه الرفع؛ لأنه نعت لـ(ثياب)، ولكنه جُر لمجاورته لـ(سندس) المجرور بالإضافة، و(استبرق) كان حقه الرفع أيضاً على أنه معطوف على (ثياب سندس)، ولكنه جُرّ لمجاورته لـ(خضر) المجرور بالمجاورة.ويؤيد ما ذهب إليه ابن كثير أمران اثنان :

أولهما: قراءة الرفع .

وثانيهما: ورود (خضر) صفة لثياب - وليس لسندس - في قوله تعالى: ((ويلبسون ثيابا خضرا))[1]

- ((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)) [2]

"ورسوله" قرئت [3] بالرفع، و النصب، و الخفض، وأما الخفض فلا يجوز فيه العطف على المشركين لأنه معنى فاسد ويجوز على الجوار[4]

- ((وَالْحَبُّ ذو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ))[5]

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم (والحبُّ ذو العصف والريحانُ) بضم النون والباء لأنه عطف على قوله (فيها فاكهة)، و قرأ حمزة والكسائي هكذا إلا أنهما كسرا النون في قوله (والريحانِ) على وجه المجاورة لـ"العصف"[6]

---

(١) الكهف ٣١

(٢) التوبة ٣

(٣) تنظر هذه القراءات في البحر المحيط٦/٥ والجامع لأحكام القرآن ٨/٧٠ - ٧١

(٤) كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي، دار الكتاب العربي - لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٢ / ٧٠، و فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر - بيروت، ٢ / ٣٣٤

(٥) الرحمن ١٢

(٦) تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، لنصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تحقيق: د.محمود مطرجي، دار الفكر - بيروت، ٣ / ٣٥٩

● ((وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنوَانٌ))[1]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص (وزرع ونخيل صنوان) كلها بالضم على معنى الابتداء. وقرأ الباقون بالكسر على معنى النعت للجنات. ويقال على وجه المجاورة لأن الزرع لا يكون في الجنات[2].

٢. الشواهد الشعرية:

● قال زهير :

لعبَ الرياحُ بهـا وغيّرَهـا بَعْدي سَوَافِي المُورِ والقَطْرِ[3]

بجر "القطر" لمجاورته للمخفوض مع أنه معطوف على "سوافي" المرفوع بأنه فاعل "غَيّرَ" [4] .

● قال النابغة :

لَمْ يَبْقَ إلاّ أَسِيرٌ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ أَوْ مُوثَقٍ فِي حِبَالِ القَومِ مَجْنُوبِ[5]

---

(١) الرعد ٤

(٢) تفسير السمرقندي ٢ / ٢١٧

(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى، تقديم وشرح وتعليق: د. محمد حمود ، دار الفكر اللبناني – بيروت، ط١ ، ١٩٩٥م، ص٥٣

(٤) خزانة الأدب ٣ / ٢٣٦ ، و ينظر أضواء البيان ١ / ٣٣٢ ، والتمهيد لابن عبد البر ٢٤ / ٢٥٥ ، و الجامع لأحكام القرآن٦ / ٩٤ ، و الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا - محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م، ١ / ١٣٩

(٥) ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه وكمله وعلق عليه: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٥٣ ، و الرواية فيه:

لم يبق غيرُ طريدٍ غير مُنفلتٍ أَوْ مُوثَقٍ فِي حِبَالِ القَومِ مَجْنُوبِ

بخفض "موثق" لمجاورته المخفوض مع أنه معطوف على "أسير" المرفوع بالفاعلية[1].وقول د/محمد أحمد عبدالرحن: "بجر(موثق)على الجوار، وكان حقه الرفع؛ لأنه نعت لـ(أسير)[2]." سهو منه.

- قال الْفَرَزْدَقُ:

فَهَلْ أنت إنْ مَاتَتْ أَتَانُكَ رَاكِبٌ إلَى آلِ بِسْطَامِ بن قَيْسٍ فَخَاطِبِ[3]

فخفض خاطبا بالمجاورة، وهو معطوف على المرفوع من قوله "راكب" والقوافي مجرورة [4].

- قال امرؤ القيس في معلقته:

فظلّ طُهاةُ اللّحمِ من بينِ مُنْضِجٍ صَفيفَ شِواءٍ أوْ قَديرٍ مُعَجَّلِ[5]

بجر "قدير" لمجاورته للمخفوض "شواء"، مع أنه عطف على "صفيف" المنصوب ؛ لأنه مفعول اسم الفاعل "منضج".

---

(١) أضواء البيان ١ / ٣٣١، و ينظر إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٠٩، و التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار النشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١ / ٤٢٢

(٢) ظاهرة الحمل على الجوار بين التأييد والاعتراض ٤٦

(٣) ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٨٩، والرواية فيه:

ألست إذا القَعْسَاءُ أَنْسَلَ ظهرها إلَى آلِ بِسْطَامِ بن قَيْسٍ فَخَاطِبِ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٣ / ٣٥٠، و ينظر بدائع الصنائع ١ / ٦، وشرح التلويح على التوضيح ٢ / ٢٢١

(٥) ديوانه ٢٢، و ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ص١١٥

قال الشيخ الشنقيطي: وهذا الإعراب هو الحق؛ لأن الإنضاج واقع على كل من الصفيف والقدير، فما زعمه الصبان في حاشيته على الأشموني من أن قوله:

"أو قدير" معطوف على "منضج" بتقدير المضاف: أي وطابخ قدير[1] الخ ظاهر السقوط؛ لأن المنضج شامل لشاوي الصفيف وطابخ القدير.

فلا حاجة إلى عطف الطابخ على المنضج لشموله له، ولا داعي لتقدير طابخ محذوف.

وما ذكره العيني[2] من أنه معطوف على "شواء" فهو ظاهر السقوط أيضا، وقد رده عليه الصبان؛ لأن المعنى يصير بذلك: وصفيف قدير، والقدير لا يكون صفيفا.

والتحقيق هو ما ذكرنا من الخفض بالمجاورة، وبه جزم ابن قدامة في المغني[3].

ب. في باب التوكيد:

قال أبو حيان - في معرض حديثه عن الخفض على الجوار -: " و جاء في التوكيد في بيت غريب" [4].

قال أبو الغريب الأعرابي:

يا صَاحِ بَلِّغْ ذوِيْ الزَّوجَاتِ كُلِّهِمِ أنْ لَيسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذنَبِ[5]

(١) حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر – بيروت، ٨٢/٣

(٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شرح الألفية، لمحمود العيني، مطبوع بهامش خزانة الأدب للبغدادي(تصوير طبعة بولاق)، دار المثنى. بغداد، ١٤٧/٤

(٣) أضواء البيان ١ / ٣٣١، وينظر المغني ١ / ٩١، والاستذكار ١ / ١٣٩

(٤) الارتشاف٢/ ٥٨٣

(٥) مغني اللبيب ٢ / ٧٦١، و المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٤، و معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٥، وتذكرة النحاة ٥٣٧

بجر "كلهم" على ما حكاه الفراء لمجاورة المخفوض مع أنه توكيد ذوي المنصوب بالمفعولية[1].

قال الفراء في تفسيره: أنشدني أبو الجراح العقيلي، فذكر البيت، ثم قال: " فاتبع (كل) خفض (الزوجات) وهو منصوب لأنه توكيد لذوي"[2].

وقال ابن هشام: "فكلّهم: توكيد لذوي، لا للزوجات، و إلا لقال: كلّهنّ، و ذوي: منصوب على المفعولية، و كان حق (كلّهم) النصب، و لكنه خفض لمجاورة المخفوض" [3]

من يجيزونه في غير التوابع:

الذين يجيزون الجر على الجوار في غير التوابع قلة قليلة من العلماء، والشواهد الواردة فيها نادرة أيضا، والأبواب التي ورد فيها هي: باب الحال، وباب المفعول المطلق.

و أما ما بقي من الأبواب، و هي: باب الفاعل، وباب المفعول به، و باب الخبر، و إن كان قد ورد فيها بعض الشواهد القرآنية و الشعرية، فإنه يقبح فيها الجر على الجوار؛ لأنها عمدة، بخلاف الفضلة التي يتساهل فيها العلماء، و يكون فيها من الاتساع ما لا يكون في غيرها، كما قال الفارقي [4].

و فيما يأتي شواهد الأبواب المذكورة:

---

(١) خزانة الأدب ٣ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦

(٢) خزانة الأدب ٥ / ٩١

(٣) شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا ـ ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، ص٤٠١

(٤) الإفصاح ٣٤٣

أ - في باب الحال:

١. الشواهد القرآنية:

- ((وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ))[١]

قال أبو حيان: " قرأ الجمهور (كذبٍ) وصف لدم على سبيل المبالغة، أو على حذف مضاف أي ذي كذبٍ ،لما كان دالا على الكذب وصف به، و إن كان الكذب صادرا من غيره. وقرأ زيد بن علي (كذباً) بالنصب ، فاحتمل أن يكون مصدرا في موضع الحال ،وأن يكون مفعولا من أجله "[٢]

وقال الخليل بن أحمد: " خفض كذبا على القرب و الجوار، و مجازه كذبا على معنى: و جاؤوا كذبا على قميصه بدم" [٣] .

قلتُ: يمكن تصنيف قراءة الجرّ (كذبٍ) في باب الحال. كما ارتأينا تصنيفها ،. كما يمكن تصنيفها في باب المفعول لأجله، لأن حقها النصب على الحالية، أو المفعول لأجله، و إنَّما خفضت لمجاورتها لـ(دمٍ) المجرور .

٢. الشواهد الشعرية:

- قال الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خُضَعَ الرقاب نواكسِ الأبصارِ[٤]

جاء في اللسان قال أبو منصور: "وروى أحمد بن يحيى هذا البيت "نواكسي الأبصار"، وقال أدخل الياء لأنه رد "النواكس" إلى "الرجال"، إنما كان: وإذا الرجال رأيتهم نواكس أبصارهم، فكان "النواكس" لـ"الأبصار" فنقلت

---

(١) سورة يوسف، الآية ١٨

(٢) البحر المحيط ٢٨٩/٥

(٣) كتاب الجمل في النحو للفراهيدي ١٧٥

(٤) ديوان الفرزدق ١ / ٣٠٤

إلى"الرجال"، فلذلك دخلت الياء، وإن كان جمع جمع كما تقول: مررت بقوم حسني الوجوه وحسان وجوههم، لما جعلتهم للرجال جئت بالياء، وإن شئت لم تأت بها، قال: وأما الفراء والكسائي فإنهما رويا البيت "نواكسَ الأبصار"، بالفتح، أقرّا نواكس على لفظ الأبصار، قال: والتذكير ناكسي الأبصار.

وقال الأخفش: يجوز نواكسِ الأبصار بالجر لا بالياء كما قالوا: "جحر ضب خرب"[1].

قلت: على رواية الفراء والكسائي نواكس الأبصار بالفتح يكون إعراب نواكس حالا، وقد جر لمجاورته "الرقاب" المجرورة بالإضافة.

- قال أبو كبير الهذلي :

حَمَلَتْ به في ليلةٍ مزؤودةٍ كَرْهاً وعَقدُ نِطاقِها لمْ يُحْلِلِ

ويُروى "مشمولة"، وكلاهما بمعنى فزعة، مذعورة.

ومزؤودة رُويت بالنصب على الحالية، ورُويت بالجر، وكان حقها النصب على أنها حال، لكنها جرت لمجاورتها لليلة.

قال المرزوقي : "ويجوز انجراره على الجوار وهو في الحقيقة للمرأة، كما قيل: هذا جُحر ضب خرب "[2]

- قال البحتري:

ذممنا عهده لما ذممنا ذميمَ سجيةٍ لَحِزٍ بخيلِ

قال المعري: "فجرّ "لحز" لمجاورته لـ"سجية" المجرورة، والوجه النصب"[3].

قلت: وجه النصب أنه حال، وجر لمجاورته لـ"سجية" المجرورة بالإضافة.

---

(١) لسان العرب ٦/ ٢٤١(نكس)

(٢) شرح الحماسة ٨٨/١

(٣) عبث الوليد ٣٧٨

ب – في باب المفعول المطلق:

• قال الأعشى:

لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثَويتُهُ تُقَضّى لُبانَاتٌ ويَسأمُ سَائمُ[1]

يروى "ثواء" بالنصب، والجر. أما رواية النصب فعلى أنه مفعول مطلق، وأما رواية الجر فإما على أنه بدل اشتمال من "حول" لأن الثواء - وهو الإقامة - مشتمل عليه، وإما مجرور لمجاورته لـ"حول" وكان حقه النصب لأنه مفعول مطلق.

ج – في باب الفاعل:

١. الشواهد القرآنية:

• ((يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ))[2]

قرأ الجمهور " قتالٍ فيه " بالكسر ،وهو بدل اشتمال من الشهر .

وقرأ الأعرج (قتال فيه) بالرفع، قال النحاس: وهو غامض في العربية، والمعنى فيه: يسألونك عن الشهر الحرام أجائز قتالٌ فيه[3].

وقال أبو حيان: " وجه الرفع ... أنه على تقدير الهمزة ،فهو مبتدأ وسوغ جواز الابتداء فيه وهو نكرة، لنية همزة الاستفهام"[4]

قلت: على تقدير النحاس يكون إعراب "قتال" فاعلا سد مسد الخبر، وهو مبتدأ عند أبي حيان، و بذلك يمكن حمل قراءة الجر على الجر بالمجاورة.وقد

---

(١) ديوانه ١٣٧، والكتاب ٣ / ٣٨، و المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت، ١ / ٢٧، ٢ / ٢٦

(٢) البقرة، الآية ٢١٧

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٨/١ وينظر: تفسير القرطبي ٣ / ٤٤

(٤) البحر المحيط ١٤٥/٢.

صنفت هذه الآية في باب الفاعل لورود شواهد أخرى فيه ، وإن كان يمكن تصنيفها في باب المبتدأ أيضا ؛ و ما ذهب إليه أبو عبيدة يؤيد ما نقول .

قال أبو عبيدة: هو مخفوض على الجوار[1].

وقال ابن عطية: " هذا خطأ"[2] .

قال أبو حيان : "فإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة فهو كما قال ابن عطية ،وجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعا لما قبله في رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعا من حيث المعنى، وهنا لم يتقدم لا مرفوع ولا منصوب فيكون (قتال) تابعا له ،فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار. وإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنه تابع لمخفوض، فخفضه بكونه جاور مخفوضا أي صار تابعا له، ولا نعني به المصطلح عليه،جاز ذلك ولم يكن خطأ، وكان موافقا لقول الجمهور إلا أنه أغمض في العبارة، وألبس في المصطلح"[3]

قال الدكتور عبد الفتاح الحموز : "ولست أتفق مع أبي حيان فيما تراءى له من عبارة أبي عبيدة ؛ لأن النعت لم يعهد في مؤلفات النحو المختلفة وغيرها جره على الجوار على أن المراد كونه تابعا لمنعوته ، فما ذهب إليه أبو عبيدة هو مصطلح الجوار المعروف"[4]

قلت: قول الدكتور عبد الفتاح "لأن النعت لم يعهد في مؤلفات النحو المختلفة وغيرها جره على الجوار على أن المراد كونه تابعا لمنعوته" سهو منه لأن

---

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة، عارضه بأصوله وعلق عليه: د.محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بمصر ١ / ٧٢، وينظر الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٤٤

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق: الرحالي الفاروق وآخرون، الدوحة١٤٠١ - ١٩٨١

(٣) البحر المحيط٢/١٤٥

(٤) الحمل على الجوار في القرآن الكريم ٤٥

الحديث عن البدل والمبدل منه ،وليس عن النعت والمنعوت .ثم لو سلمنا بأن أبا عبيدة عنى الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة ،فليس في الآية دليل على جواز الخفض على الجوار في باب البدل ،كما ذهب إلى ذلك الدكتور عبدالفتاح مخالفا بذلك قول الجمهور، و إنما يظهر لي أن أبا عبيدة يحتج لقراءة الرفع بقراءة الخفض،فهو يرى أن قراءة الخفض إنما هي لمجاورة المخفوض مع أنها في الأصل مرفوعة لأنها فاعل سد مسد الخبر، على مقتضى توجيه النحاس، أو مبتدأ ، على رأي أبي حيان.

٢. الشواهد الشعرية:

- قال الشاعر:

أطُوفُ بها، لا أرَى غَيرَها كَمَا طَافَ بالبَيْعَةِ الرّاهبِ[١]

خفض الراهب بالقرب و الجوار، و الوجه فيه الرفع لأنه فاعل "طاف"[٢].

فَيَا مَعْشَرَ العُزَّابِ إنْ حَانَ شُرْبُكُمْ

فَلا تَشْرَبُوا، مَا حَجَّ للّهِ رَاكِبِ

فخفض "راكب" على القرب و الجوار، و محله الرفع بفعله [٣].

- قال الشاعر:

حَيِّ دَارًا أعْلامُهَا بالجَنَابِ مِثلَ مَا لاحَ في الأدِيمِ الكِتَابِ

(١) الأزهية في علوم الحروف، لعلي بن محمد النحوي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٣٩١ هـ، ٨٢، و البحر ٨ / ٤٨٣

(٢) كتاب الجمل في النحو ١٧٥

(٣) كتاب الجمل في النحو للفراهيدي ١٧٦

فجر "الكتاب" بالجوار لـ"الأديم"، وموضعه الرفع بـ"لاح"، وقد يكون "الكتاب" مخفوضا ردا على "ما" بدلا من "ما" [1].

د – في باب المفعول به :

- كم قد تمششت من قصٍ وأنفحةٍ

جاءت إليك بذاك الأضؤنُ السودُ

بجر "أنفحة" على الجوار لمجاورتها لـ"قص"، وكان حقها النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف، تقديره "أكلت أنفحةً"؛ لأنه لا يجوز أن يكون "أنفحة" معطوفا على "قص" لأن القص يُتمشش، والأنفحة تؤكل ذلك لأن التمشش خاص بمص العظام، و "الأنفحة" ليست عظاما، ولذلك قال ثعلب: "وهو كما قالوا: جحر ضب خرب"[2].

هـ. في باب الخبر:

١. الشواهد القرآنية :

- ((وكل أمر مستقر)) [3]

قرأ زيد بن علي وغيره "مستقر" بكسر القاف والجر[4]، وخُرّج على أنه صفة "أمر" وأن "كل" معطوف على "الساعة" ؛ أي: اقتربت الساعة واقترب كل أمر يستقر ويتبين حاله.

---

(١) الاستذكار ١ / ١٤٠

(٢) شرح ديوان زهير ٨٧، واللسان ٧ / ٧٤ (قصص)

(٣) القمر، الآية ٣

(٤) المحتسب ٢٩٧/٢، و البحر المحيط ١٧٤/٨، مختصر ابن خالويه ١٤٨، والدر المصون ٢٢١/٦

وقال صاحب اللوامح إن (مستقر) خبر "كل"، والجرّ للجوار. واعترضه أبو حيان[1] بأنه ليس بجيّد: لأن الجرّ على الجوار في غاية الشذوذ في مثله؛ إذ لم يعهد في خبر المبتدأ، وإنما عهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده. واستظهر كون "كل" مبتدأ وخبره مقدر كـ"آت" أو "معمول به" ونحوه مما يشعر به الكلام[2].

- ((النار ذات الوقود)) [3]

قرأ الجمهور(النارِ ذات الوقود) بجر "النَّار" على أنها بدل اشتمال من الأخدود ؛ لأن الأخدود مشتمل عليها، وقيل هو بدل كل من كل لا بدل اشتمال[4].

وقرأ أشهب العقيلي، وأبو حيوة، وأبو السماك العدوي، وابن السميفع، وعيسى: برفع "النارُ" على أنها خبر مبتدأ محذوف ؛ أي:

هي النار، أو على أنها فاعل فعل محذوف ؛ أي: أحرقتهم النارُ [5].

و عليه يمكن حمل قراءة الجرّ على الجوار، و إن كانت في الأصل مرفوعة؛ إما على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أو على أنها فاعل لفعل محذوف؛ وهذا ما قاله الكوفيون.

قال مكي: " وقال الكوفيون : هو خفض على الجوار" [6].

---

(١) البحر المحيط ٨ / ١٧٤

(٢) روح المعاني ٢٧ /٧٨، و ينظر مغني اللبيب ١ / ٧١٣

(٣) البروج، الآية ٥

(٤) فتح القدير ٥ / ٤١٢

(٥) نفسه

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٨٠٩

٢. الشواهد الشعرية:

- قال امرؤ القيس:

جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي فقلت لها اقْصِرِي إِنِّي امْرُؤٌ صَرْعِي عَلَيكِ حَرَامِ[١]

قال الفارقي: " أن يكون (حرام) جر على الإتباع للكاف في (عليك)، ولليـاء في (صرعي)، كما قالوا: هذا جحر ضب خرب، والإتباع هنا قبيح أقبح منه في (خرب)، لأن (خربا) صفة، والصفة فضلة، ولو لم تذكر لجاز، وكان فيها من الاتساع ما لا يكون في غيرها، وليس كذلك هنا ؛ فإن (حراما) ليس بفضلة، إنما هو محدث به، فقبيح فيه ذلك"[٢]

- قال أبو كبير الهذلي:

سُجَرَاء نفسي غيرَ جمع أشابة حُشُدٍ و لاهُلْكِ المفارِش عُزَّلِ[٣]

قال ابن جني: " روي "حشدا" بالنصب والرفع والجر، أما النصب فعلى البدل من "غير"، وأما الرفع فعلى أنه خبر مبتدإ محذوف، وأما الجر فعلى جوار "أشابة"، وليس في الحقيقة وصفا لها، ولكنه للجوار، نحو قول العرب "هذا جحر ضب خرب" [٤]".

قلت: بناء على رواية الجر، يمكن تصنيف هذا الشاهد في باب الخبر على أن "حشدا" برواية الرفع خبر لمبتدأ محذوف كما قال ابن جني، وجُرّ على

---

(١) ديوانه ١١٦

(٢) الإفصاح ٣٤٣ وينظر الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الموصلي النحوي، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ٧٠

(٣) ديوان الهذليين ٢ / ٩٠

(٤) اللسان ٣ / ١٥٠ (حشد)

الجوار. كما يمكن تصنيفه في باب البدل على أن "حشدا" برواية النصب بدل من "غير"، وجُرّ لمجاورته لـ"أشابة" المجرور بالإضافة. وآثرنا تصنيفه في باب الخبر؛ لأن العلماء السابقين ينكرون الجر على الجوار في باب البدل، ولم نقف على شاهد آخر في بابه يعززه.

- وقال الشماخ:

وقد كان في الحرب العوانِ مشمّرا وفي الحيّ مشّاءَ العشيّاتِ ذيّالِ

قال أبو حيان: "خفض"ذيال" على الجوار[1].

قلت: حق "ذيال" النصب على أنه خبر كان، وجر لمجاورته لـ"العشيات" المجرورة بالإضافة.

نتائج البحث:

يحسن بنا بعد هذا التتبع، والاستقصاء لمسألة الجر بالمجاورة في المراجع المختلفة، أن نسجل النتائج والملحوظات الآتية:

١ ـ أن الباحث قد جمع من شواهد هذه المسألة، ما لم يتيسر لغيره (من جهة العدد)، كما أشار إلى وقوعها في بعض الأبواب النحوية التي لم يشر إليها غيره على حد علمه.

٢ ـ أن علماء العربية وجدوا أنفسهم أمام عدد غير قليل من الشواهد القرآنية والعربية التي غدت تشكل ظاهرة تستوجب تفسيرا لها، فوقفوا منها مواقف متباينة؛ فحملها بعضهم على الشذوذ، ورأى بعضهم أنها أسلوب من أساليب العرب في كلامهم، وأجازها آخرون في أبواب نحوية معينة، مشترطين أمن اللبس.

(١) تذكرة النحاة ٦٨٧

٣ ـ أن بعض من أنكر مسألة الجر بالمجاورة ـ كالسيرافي وابن جني ـ لم ينكر شاهد الباب، ولا غيره من الشواهد المروية عن العرب، والقراءات القرآنية الصحيحة والمتواترة، وإنما لجأ إلى توجيهها، وليس إلى نفي وجودها.

٤ ـ ليست هذه المسألة مقصورة على شاهد مجهول القائل أو مصنوع كما قال بعضهم ولا على شواهد شاذة، أو غير ثابتة، وإنما لها شواهد لا يمكن ردها ولا الطعن فيها.

٥ ـ إذا أردنا أن نؤرخ لهذه المسألة فإن الخليل بن أحمد الفراهيدي يُعَدّ له فضل السبق في الوقوف عليها، ومحاولة تفسيرها، ووضع ضوابط لها، وإن كان تلميذه سيبويه قد توسّع فيها أكثر منه.

٦ ـ أن الجر بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية، استخدمه القرآن الكريم؛ لأنه نزل بلسان عربي مبين، وجاء على ألسنة الفصحاء من العرب

٧ ـ أن الحمل على المجاورة لا ينبغي التوسّع فيه، وأرى قصره على بابي النعت والعطف خاصة ؛ لكثرة الشواهد الواردة فيهما.

٨ ـ أرى جواز القياس عليه في البابين المذكورين بالضوابط التي وضعها الخليل والمتمثلة في اشتراط التماثل في التعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير، والإفراد والجمع، ويضاف إلى ذلك أمن اللبس الذي اشترطه كثير من النحاة.

٩ ـ أن القول بمنعه يُحْوِجنا إلى التقدير الذي ليس له داعٍ، ثم إنّ بعض هذه التقديرات فيها تعسّف وتمحّل وتعقيد.

١٠ ـ ذهب ابن مالك إلى أن الواو تنفرد بجواز العطف على الجوار، ووقف البحث على شاهدين، في أحدهما العطف بـ"الفاء"، وفي الآخر العطف بـ"أو".

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع:

١ - آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع و تقديم نجله: د.أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٢ - أحكام القرآن، لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٥.

٣ - أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر – لبنان.

٤ - الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.

٥ - الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفرأحمد بن علي الأنصاري، ابن الباذش، تحقيق د/عبدالمجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ

٦ - ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: د. محمد مصطفى أحمد النماس، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٧ - الأزهية في علوم الحروف، لعلي بن محمد النحوي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٣٩١ هـ.

٨ - أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٩ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا - محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

١٠ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١١ - الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

١٢ - إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٣ - إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت، ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٤ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ط٣.

١٥ - أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د.فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل - بيروت، دار عمار – عمّان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٦ - أمالي ابن الشجري = الأمالي الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت – لبنان.

١٧ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية - لاهور – باكستان.

١٨ - الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الموصلي النحوي، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - دمشق.

٢٠ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٢.

٢١ - تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٢ - التبيان في إعراب القرآن = إملاء ما مَنَّ به الرحمن، لأبي البقاء عبد الله ابن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار النشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٣ - تحرير ألفاظ التنبيه (لغة الفقه)، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

٢٤ - تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٥ - تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٦ - تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق ١) د.زكريا عبد المجيد النوقي ٢)د.أحمد النجولي الجمل، الطبعة: الأولى، ، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٧ - تفسير البيضاوي(أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، دار الجيل.

٢٨ - تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، لنصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تحقيق: د.محمود مطرجي، دار الفكر - بيروت.

٢٩ - تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر - بيروت - ١٤٠١.

٣٠ - تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣١ - التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢ - تفسير النسفي، للنسفي، راجعه وأشرف عليه الشيخ إبراهيم محمد رمضان، دار القلم - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٩م .

٣٣ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧.

٣٤ - تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٣٥ - التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

٣٦ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥.

٣٧ - الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب – القاهرة.

٣٨ - الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٣٩ - الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت.

٤٠ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفه الدسوقي، تحقيق: محمد عليش، دار الفكر - بيروت.

٤١ - حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر – بيروت.

٤٢ - الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق.

٤٣ - حجة القراءات لأبي زرعة، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٤ - الحمل على الجوار في القرآن الكريم، د/عبدالفتاح أحمد الحمّوز، مكتبة الرشيد، الرياض

٤٥ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

٤٦ - الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر– بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

٤٧ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د.جاد مخلوف جاد، د.زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية – بيروت - لبنان.

٤٨ - ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د.نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي - القاهرة - ط١، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.

٤٩ - ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت.

٥٠ - ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥١ - ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه وكمله وعلق عليه: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٢ - ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٥٣ - ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر، ط٢، ١٩٦٤م.

٥٤ - ديوان ذي الرمة، تحقيق: د.عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٥٥ - ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥٦ - ديوان زهير بن أبي سلمى، تقديم وشرح وتعليق: د. محمد حمود، دار الفكر اللبناني - بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٥٧ - ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: المحامي فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب - بيروت - لبنان، ط١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٥٨ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥٩ - الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

٦٠ - السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٦١ - سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان ابن جني، ، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٦٢ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٦٣ - شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشفعي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٦٤ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، بيروت ١٩٩١م

٦٥ - شرح ديوان زهير، صنعة: الإمام ثعلب، القاهرة، ١٩٦٤م.

٦٦ - شرح الكفراوي على متن الأجرومية، طبعة بولاق، مصر، ١٢٤٩هـ.

٦٧ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٦٨ - شعر الأخطل، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، دار الأصمعي – حلب، ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٦٩ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

٧٠ - ظاهرة الحمل على الجوار بين التأييد و الاعتراض، د/محمد أحمد عبدالرحمن الطيب، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

٧١ - عبث الوليد في الكلام على شعر البحتري للمعري، تحقيق: ناديا علي الدولة، بيروت.

٧٢ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٧٣ - عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

٧٤ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر – بيروت.

٧٥ - كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي، دار الكتاب العربي - لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧٦ - كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٧٧ - كتاب سيبويه، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى.

٧٨ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٧٩ - الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها لأبي طالب القيسي، تحقيق د/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٨٠ - لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.

٨١ - متن الآجرومية في علم العربية، للعلامة الصنهاجي، مطبوعات المكتبة الأدبية – حلب.

٨٢ - المتواري على تراجم أبواب البخاري، لناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن المنير الاسكندري، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا - الكويت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨٣ - مجاز القرآن لأبي عبيدة، عارضه بأصوله وعلق عليه: د.محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بمصر.

٨٤ - مجمع البيان في تفسير القرآن، للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

٨٥ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٨٦ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق : الرحالي الفاروق، وعبدالله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبدالعال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي صادق العنابي الدوحة ط١ ١٤٠١هـ - ١٩٩١م

٨٧ - المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٨٨ - المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د.محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٨٩ - مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.

٩٠ - معاني القرآن الكريم، للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المرمة - ١٤٠٩.

٩١ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

٩٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

٩٣ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شرح الألفية، لمحمود العيني، مطبوع بهامش خزانة الأدب للبغدادي(تصوير طبعة بولاق)، دار المثنى - بغداد.

٩٤ - المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

٩٥ - الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٩٦ - النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.

٩٧ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت - ١٣٨٨هـ.

٩٨ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.